www.assafir.com © 2010 جريدة السفير

محلّيات
تاريخ العدد 2010/02/19 **العدد** 11522

لسلطات لم تخطُ خطوة عملية واحدة باتجاه تشكيل «الهيئة الوطنية» لمعالجة القضية

أهالي المفقودين والمخطوفين ما زالوا بانتظار صندوقهم الأسود.. ولن يسكتوا

وجوههم في عيونهن (بلال قبلان)

يوسف حاج علي

نشر هذا المقال في جريدة السفير بتاريخ **2010-02-19** على الصفحة رقم 6 – لبنان

عندما وقعت الطائرة الأثيوبية في البحر، شرعت الدولة اللبنانية بكل أجهزتها وما استعانت به من شركات وجهات دولية، بالبحث عن صندوق ذاكرة الطائرة الأسود، الذي يحتوي على حق **أهالي** الضحايا وحق جميع المواطنين في معرفة سبب سقوط الطائرة.

في المقابل، هناك صندوق ذاكرة، وللصدفة أنه أسود أيضاً، ما زالت الدولة قاصرة عن كشف محتوياته، بإرادة طوعية منها. ويحتوي هذا الصندوق على حق الأهالي المخطوفين والمفقودين في معرفة مصير أبنائهم .
يمكن العودة دائماً إلى خيمة الاعتصام أمام مقر «الأسكوا» لفتح قضية مصير المفقودين والمخطوفين. القصة لا تنتهي بغياب أحد الأهالي. إذا توفي، أو غاب أحدهم لسبب أو لآخر، هناك دائماً من ينوب عنه أو عنها. فقضايا حق المعرفة لا تموت. وصحيح أن أوديت سالم أسلمت الروح قبل أن تتمكن من معرفة مصير ولديها ريشار وماري كريستين. ربما عرفته الآن في عالمها الآخر. غير أن ناديا ميرزا، شقيقتها، كانت حاضرة مكانها لترفع صورة الشابين اللذين أخفيا ظلماً في ذلك اليوم من الثمانينيات، من أجل أن تطالب بمعرفة مصيرهما، وبحق شقيقتها التي حملت معها حسرتها إلى التراب .
عندما سقطت الطائرة استُنفرت الدولة اللبنانية، والاستنفار أقل واجباتها. وواجباتها أيضاً أن تنظر إلى جميع اللبنانيين، مواطنيها، بعين واحدة، وأن تبحث لهم عن الحقائق التي ينشدونها

في جميع الصناديق السوداء .
في البيان الوزاري الأخير، ذكرت حكومة الرئيس سعد الحريري المخفيين قسراً في الفقرتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة منه .
ونصت الفقرة 15 على التالي: «ستولي الحكومة اهتمامها الجدي بمتابعة قضية المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في سوريا، للكشف عن مصيرهم والعمل على الإفراج عن المعتقلين منهم وكشف مصير المفقودين، معتمدة كل الوسائل السياسية والقانونية، بما فيها وضع اتفاقية لبنانية سورية بهذا الشأن .
كما نصت الفقرة 16 على: «ستعمل الحكومة على انضمام لبنان إلى معاهدة حماية الأشخاص من الاختفاء القسري التي أقرتها الأمم المتحدة. وستولي اهتمامها بقضية المخفيين قسراً في لبنان وخارج لبنان لاستكمال الكشف عن مصائرهم والعمل على تنقية الذاكرة تعزيزاً للمصالحة الوطنية واحتراماً لحق ذويهم في المعرفة. وستنظر في إنشاء هيئة وطنية تعنى بقضية ضحايا الاختفاء القسري من مختلف جوانبها»
أمس، كان موعد لجان الأهالي مرة جديدة مع القضية. الانطلاقة كانت من موضوع الطائرة الأثيوبية المنكوبة. وقف الأهالي دقيقة تحية لأرواح ضحاياها. من ثم، قرأ رئيس لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين ـ سوليد غازي عاد، البيان باسمهم .
وذكّر عاد بأنه قد مرّت سنتان على تاريخ تقديم مذكرة إلى رئيس الجمهورية ميشال سليمان تطالب بإنشاء هيئة وطنية لمعالجة قضية الإخفاء القسري، «وحتى الآن، لم تخط السلطات المعنية خطوة عملية واحدة باتجاه تشكيل هذه الهيئة، بالرغم من أن الجهد والنضال اللذين قام بهما الأهالي ساهما بإدراج ملف المخفيين قسراً من أجل حله في البندين 15 و16 من البيان الوزاري الجديد لحكومة الرئيس سعد الحريري»
وأضاف: «لمسنا حتى الآن تجاهلاً تاماً لمطالب الأهالي، والأخطر من ذلك هو ما ذكرته وسائل الإعلام ولم تنفه الحكومة من محاولة تقسيم الملف إلى حقبتين واحدة ما قبل العام 1990 وواحدة بعد».
ثم فنّد عاد التعاطي الخاطئ وغير الشفاف مع هذا الملف من قبل الحكومة التي توجه إليها بالقول: «لقد أعطينا الوقت الكافي بل أكثر لنتلمس مدى الجدية في مقاربتكم لقضية المخفيين قسراً وقد تبين لنا غياب الجدية والنية السياسية لمعالجة الملف بدليل عدم تواصلكم وسماعكم لمطالب الأهالي مباشرة، خاصة أنكم بالمفهوم العملي تعالجون مشكلة تعنيهم، ولكن لا تريدون إشراكهم في الحل ولا حتى في تحديد موعد للقاء ممثلين عنهم. الأهل لن يسكتوا وسيستمرون بالتحرك».
وتحدث عن البند 16 من البيان الوزاري، مذكراً بأن ذكر الحكومة أنها «ستنظر» في إنشاء الهيئة يعني عدم وجود النية لإنشاء هذه الهيئة، مبدياً استغرابه لوجود حاجة «للنظر» بعد درس المذكرة مع كل من وزيري العدل والداخلية، في الحكومتين السابقة والحالية، بناء على رغبة رئيس الجمهورية. وقد تمت الموافقة على مضمونها وجرى تحويلها إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء السابق فؤاد السنيورة .
أما في ما خص البند 15 فلفت عاد: «لا نخفي سراً حين نقول إن المطالبة الرسمية اللبنانية بحل قضية اللبنانيين المعتقلين تعسفاً في سوريا كانت وما زالت تتسم بعدم الجدية والتردد والتعاطي الخجول إزاءها، خصوصا في ما يتعلق بالإنكار الرسمي السوري لوجود غير المحكومين بأحكام جنائية، وبإصراره (السوري) على أن قضية المخفيين هي نتيجة للحرب الأهلية والصراع بين الميليشيات اللبنانية فقط دون سواها، نضيف إلى ذلك التلكؤ الرسمي اللبناني بمطالبة بعض الأجهزة الأمنية اللبنانية وبعض القوى السياسية الذين سلّموا مواطنين لبنانيين إلى أجهزة المخابرات السورية بتقديم لوائح تحدد من سُلّم».
من جهته، ذكر رئيس «المركز اللبناني لحقوق الإنسان» وديع الأسمر بالمعارض السوري نوار

عبود الذي جرى توقيفه في 24 كانون الأول 2008 من قبل مخابرات الجيش اللبناني في منطقة القبة في الشمال، ولم يظهر من وقتها. كما ذكّر بالمواطن اللبناني جوزف صادر الذي اختفى في 12 شباط 2009 في وضح النهار ولم يفتح تحقيق جدي في موضوعه. قبل أن يختم: «هاتان الحالتان تذكران بأن مشكلة الإخفاء القسري موجودة ومستمرة».

وقد صدر البيان الذي أذاعه عاد باسم كل من: «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان»، «لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية»،« لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين ـ سوليد»، و«المركز اللبناني لحقوق الإنسان».